

فاعلية الإهتمام الدولي بالبيئة وآثار النظام الدولي على القضايا البيئية

الأستاذ/ علواني مبارك ،جامعة المسيلة

مقدمة:

يعتبر موضوع البيئة والتنمية من بين أهم المواضيع التي تتناول بشكل كبير ومتواتر بالدراسة والمتابعة، لما لها من أهمية على الصعيد الداخلي للدول أو الصعيد الدولي، ونظرا لما يحدثه النشاط البشري من تأثيرات على محيطه والبيئة وما أنتجته الصناعة والتكنولوجيا من مشكلات بيئية ، أصبح من الضروري التدخل بإجراء دراسات متأنية تحدد الخصائص منها وكذا البحث عن الإجراءات الواجب إتباعها سواء كانت فنية أو قانونية لحل هذه المشكلات والبحث عن مدى التوفيق بين البيئة والتنمية، ولقد أخذت البيئة و قضاياها ووجوب حمايتها حيزا كبيرا من الاهتمام المحلي والقطري أو الدولي، لما لها من علاقة مفصلية بالحياة عموما لكل كائن حي، مما دفع الشعوب والدول نحو التكتل والتوجه نحو إقامة المؤتمرات وتنظيم الحلقة العلمية المتخصصة وعقد المعاهدات المتعلقة بالبيئة وإشكالاتها.

البيئة هي نظام ديناميكي معقد ذو مكونات متشابهة ومتعددة، تأسيسا على أن التنمية أصبحت تتخذ منحى شموليا ومتوصلا على نحو جعل من الضروري إدماج البعد البيئي بين مكوناتها، والتأكيد على أن الأمن البيئي هو جزء متمم للأمن القومي والأمن العالمي. ويشير هذا المفهوم للبيئة أن الارتباط بالحفاظ على البيئة يتطور بتطور المشاركة الشعبية وتحفيز جهود المجتمع المدني. وبالتالي ترسيخ النظام الديمقراطي والاهتمام بتوفير حياة أفضل للإنسان، وأن التلوث البيئي يتخطى انتهاك حقوق الجيل الحالي إلى الأجيال القادمة، وذلك لتشعب آثاره وطول مداه.

وآثار التهديد البيئي تجاوزت الحدود السياسية للدولة ومع التطور الكبير لوسائل الاتصال على نحو صار العالم قرية، فإن تسرب غاز من أحد المفاعلات النووية أو انتشار فيروس معد، أو تلوث مياه البحر أو المحيط، أصبحوا جميعا يشكلون تهديدا للبيئة الدولية، والتجاوز عن الاتهام التقليدي للدول النامية بأنها مسؤولة عن تلويث البيئة، حيث أصبح معلوما أن التلوث مقترن بالتقدم التكنولوجي وبالتالي فإن المخاطر البيئية لا يمكن

الدول المتقدمة التملص من مسؤوليتها بل يجب عليها أن تقدم تعاونها للدول النامية وفي هذا الإطار عقد عدد من المؤتمرات الدولية ذات الصلة أهمها مؤتمر ريو دي جانيرو. كما تم التوصل إلى بروتوكول كيوتو.

الاهتمام الدولي بالموضوع البيئة كان مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بالنظرة الاقتصادية للدول وكذلك الآثار التي سببها التلوث البيئي لتلك الدول ومن هذا كله فان الاهتمام الدول لموضوع البيئة كان مقتصرًا على مصلحة الدولة دون النظر للمصلحة العامة للدول والمجتمع الدولي والإنسانية جمعاء، ولهذا نضع التساؤل في هذا الموضوع عن ماهية ومدى فاعلية الاهتمام الدولي بالبيئة وما الآثار المترتبة في النظام الدولي على القضايا البيئية الراهنة التي أصبحت تمثل الشغل الشاغل للمجتمع الدولي كافة الإنسانية وذلك الآثار الكارثية عليها.

فاعلية الاهتمام الدولي بالبيئة وآثار النظام الدولي على القضايا البيئية

في سنة 1971 اجتمع 2200 عالم أكثرهم من مشاهير العلماء بينهم يحملون جائزة نوبل في مدينة مونتون الفرنسية للتباحث بمشكلات البيئة والإنسانية وبعثوا برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتبني موقفهم وتطلعاتهم وسجلت رسمياً في سجلات الأمم المتحدة في 11 ايار 1971 قبل انعقاد مؤتمر ستوكهولم وبعض ما جاء في الرسالة ((لم تجابه البشرية خطراً حتى الآن بهذه الضخامة وهذا الانتشار ناتج من عدة عوامل كل منها أصبح كافياً لوجود معضلات مستعصية الحل وتعني مجتمعة أن آلام الإنسانية سوف تزداد إلى الحد مخيف في المستقبل القريب، وأن كل حياة سوف تنطفئ أو هي مهددة بخطر التلاشي .

نحن علماء الحياة والطبيعة لا نشك بفعالية الحلول الخاصة بهذه المسائل ولكننا نلج في القول بأننا مقتنعين بوجود هذه المعضلات على الأرض، وبأنها متشابكة ومن الممكن حلها ونحن نصبو إلى تأمين حاجات الإنسانية إذا وضعنا جانباً مصالحنا الفردية والإنسانية الحقيرة.))⁽¹⁾

المطلب الأول: فاعلية الاهتمام الدولي بالبيئة

الاهتمام الدولي بالبيئة لم يكن حديث النشأة للدولة الحديثة فهو موجود في تاريخ الشعوب وحضاراتهم وقد جاء بها الإسلام منذ أكثر من 14 قرن وغيرها من الحضارات الأخرى، والسؤال المطروح هل النظام الدولي الجديد أعطى الاهتمام الكبير للبيئة والتنمية بعد زوال القطبية؟

(1) - عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة الأولى، ص 77.

انظر د. احمد راشدي، علم البيئة، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981، ص 24.

الفرع الأول: الجهود الدولية البيئية

لقد أصبح الإنسان العادي يسمع عن البيئة أكثر من أي موضوع آخر في العلوم، أن الإنسان في هذه الأيام يغمره سيل متدفق من الأخبار بالوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة جميعها تنبؤ عن كل جديد ومستجد عن أية مشكلة من المشكلات البيئية والكوارث الكامنة لهذه البشرية في المحيط الذي يعيش فيه، علما ان علم البيئة هو من أهم العلوم في العالم لأنه يعني بكافة أمور الحياة.

إن الإخفاقات في إدارة البيئة يهدد مستقبل الأرض ، وهي أهم مسألة وأخطرها في العالم ، وقد أخذ الوعي بأبعاد البيئة وأخطرها ينتشر بين الشعوب والحكومات واتضح الحاجة إلى تبيان الأساليب ودراسة الوسائل الواجب اتخاذها في تقديم المعالجات للمحافظة على ثروات الأرض ، وصيغة سياسات دولية وإقليمية ومحلية لحماية موارد الكرة الأرضية حفاظا على التوازن الطبيعي والتجدد التلقائي للموارد في سبيل استمرار التنمية وإدامتها خاصة الأساسية كالمياه والهواء والغابات وحماية الغلاف الجوي من الأخطار التي تهدده وقد ابدى التحرك الدولي عام 1972 إلى عقد مؤتمر ستوكهولم عاصمة السويد والذي يعتبره علامة جيدة على الطريق لأنه وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمراتها 1985 و 1988 لدراسة مواضيع المناخ العالمي وارتفاع درجة حرارة الأرض ، كما عقدت اتفاقيات دولية عدة مثل الاتفاقية التي انبثقت عن المؤتمر الأمم المتحدة عام 1982 الخاصة بالمحيطات وحمايتها من التلوث بهدف إقامة نظام إدارة متكاملة بغية الحفاظ على سلامة البيئة البحرية ومؤتمر نيروبي

اما في عام 1987 وتحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة عرف بروتوكول مونتريال والذي وقعته 24 دولة تدعو فيه إلى خفض النواتج المدمرة من المواد التي تخرب طبقة الأوزون، هذا العمل الدولي توج بعقد مؤتمر الأرض في البرازيل، وبالإضافة إلى المؤتمرات الإقليمية التي حصلت مثل: مؤتمر وزراء العرب للبيئة الذي عقد في القاهرة عام 1989 وفي دمشق عام 1991 الذي اعد استراتيجيات لمكافحة التصحر.⁽¹⁾

كما ان في عام 1972 منذ مؤتمر ستوكهولم كان عدد المنظمات غير الحكومية التي تهتم بشؤون البيئة ومشاكلها 2500 منظمة ولم يكن في العالم النامي غي ثلاث منظمات، أما اليوم فهناك 2000 منظمة غير حكومية في العالم النامي، هذا مؤشر يدل على مدى الشعور لدى الدول والاهتمام والقلق معا بالتغيير الايجابي في النظرة إلى مفهوم البيئة وارتباطها بالتنمية.

(1) - عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، مرجع سابق، ص 95-97.

كما دفعت المخاوف من مشكلات البيئة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983 إلى تشكيل اللجنة العالمية للتنمية والبيئة ، وتعتبر هذه اللجنة جهازا مستقلا مرتبطا بالحكومات ونظام هيئة الأمم المتحدة ، لذا فانه تجنب مشاكل التنمية والبيئة يتطلب مسارا جديدا للتنمية ، هو التنمية المستمرة والدائمة التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجات باستمرار ، ونظرا للأهمية المتداعية والمتطلبة بأن البيئة والتنمية ليستا متضادتين بل هما متلازمتين كليا ولا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من موارد بيئة متداعية ، كما لا يمكن حماية البيئة إذا أسقطت التنمية في حسابها تكاليف تدمير البيئة ومشاكل البيئة والتنمية مترابطة في منظمة معقدة جدا من الأسباب والنتائج هذه المشاكل لا يمكن حلها عن طريق مؤسسات وهيئات وسياسات متجزئة ، بل يقضي وضع استراتيجيات سياسية دولية متكاملة ومترابطة ، حكومية أو غي حكومية أو أجهزة أو مجالس أو هيئات أو جمعيات ، في إطار عمل مشترك واحد يهدف إلى المعالجات في سبيل إنقاذ حياة البشرية على المستوى العالمي .⁽¹⁾

اتجهت الجهود الدولية أبعاد جديدة ونظرة شمولية بالغة الأثر، ومن أهم المبادرات على المستوى الدولي هي المبادرة اليابانية التي طرحت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر عام 1983 حول تأسيس لجنة دولية للتنمية للقيام بتحديد الأهداف ورسم الطرق والتوجيهات من أجل تطبيقها من قبل دول العالم اجتمعت اللجنة على مدى سنوات وبحضور شخصيات دولية مختصة بقضايا البيئة وأصدرت مبادئ أهمها:

- إحياء النمو لأن الفقر مصدر أساسي يهدد البيئة، وتغيير نوعيته ليتلاءم مع البيئة
 - المحافظة على الموارد الأساسية للبيئة، وضمان مستوى سكاني يمكن إدامته.
 - إعادة توجيه التقنية ومواجهة المخاطر
 - إدماج البيئة والاقتصاد في اتخاذ القرارات.
 - إصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية وتقوية التعاون الدولي.⁽²⁾
- أما أهم واجبات هذه اللجنة:

- إعادة النظر في القضايا الخطيرة والحرجة للبيئة وإعداد مقترحات عملية خلاقة وواقعية لمعالجتها

(1) - عامر محمود طراف، مرجع سابق، ص 98-99.

(2) - أ. صباح العشوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010، ص 105.

- تدعم التعاون الدولي في مجال البيئة واقتراح أساليب جديدة وتقييمها مما يمكنها من تخطي العقبات التي تواجه الأساليب القائمة حالياً من أجل التأثير على السياسات والتطورات بهدف توجيهها نحو التغيير المطلوب

- رفع مستوى التفاهم والالتزام الفعلي من قبل الأفراد والمنظمات والمعاهد والحكومات.⁽¹⁾

الفرع الثاني: القيمة القانونية للاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة

من الأسئلة التي تفرض نفسها بشكل دائم في مجال الاتفاقيات الدولية وهو ما مدى التزام الدول أو المجتمع الدولي التي وقعت أو صادقت على الاتفاقية بتطبيقها؟

الواقع أن قواعد القانون الدولي بصفة عامة لا تزال تفتقد إلى القوة الملزمة لها أو السلطة التي تمتلك إلزام الدول بها ، وبالتالي فإن أعمال المؤتمرات الدولية وقراراتها لا تعدوا أن تكون مجرد توصيات للدول أن تطبقها أو ترفض تطبيقها ولم يصل المجتمع الدولي بعد إلى مستوى ضرورة إقرار وفرض المصلحة العامة حتى ولو على حساب المصلحة الخاصة لإحدى الدول ، وذلك لعدم وجود السلطة التي تملك فرض ذلك كما هو حاصل في المستوى الداخلي للدول ولأن ذلك يصطدم بمبدأ السيادة الوطنية، كما أن الذين يضعون أحكام وقواعد القانون الدولي هم أنفسهم المخاطبون بها .

والمطلوب منهم تطبيقها وبالتالي لا بد إزاء مبدأ السيادة الوطنية وتساوي عناصر المجتمع الدولي من رضا الدولة بمفهوم القاعدة القانونية ليتم تطبيقها وسيظل استمرار التطبيق مرهوناً باستمرار الرضا بهذه القاعدة أو القانون، وذلك كثير ما تتمون مصلحة الدولة هي السبب في التزام هذه الدولة بأحكام الاتفاقيات الدولية أو رفضها، وإن ذلك هو الطابع الآخر لاقى الغالب لدى العالم لاسيما الدول العظمى التي نضع في الاعتبار مصالحها عند الالتزام بهذه الاتفاقيات أو رفضها دون اعتبار للوضع البيئي العالمي.⁽²⁾

ونأخذ على سبيل المثال اتفاقية قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل 1992 والتي تناولت سخونة الأرض والاحتباس الحراري فيها ارتأت ضرورة مواجهة هذه المشكلة ولكن أمام رفض الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على هذه المعاهدة تراجع المؤتمر من صيغة الالتزام تأتي صيغة أخف مقتضاها أن تتعهد الدول الموقعة عليها

(1) - د. نجم الدين عبد الله حمودي، البيئة والعلاقات الدولية، أبوظبي، 2002، ص 104

(2) - د. الجيلالي عبد السلام أرحومة، مرجع سابق، ص 258-259.

بأن تخفض انبعاثاتها من الغازات المسببة لسخونة الجو، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المسئولة بفردها عن 35 بالمائة من انبعاثات الغازات المسببة لسخونة الأرض.⁽¹⁾

ونفس الموقف بالنسبة لاتفاقية التنوع الحيوي التي تهدف إلى حماية الكائنات الحية الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض وهي أيضا من اتفاقيات قمة الأرض فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع عليها بحجة الحماية لمشروعاتها القائمة على الهندسة الوراثية ، ولأن الاتفاقية لا تحمي حقوق براءة الاختراع في الصناعة البيئية التكنولوجية ، ومن جانب آخر ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الدول الفقيرة هي المتسببة في التلوث البيئي لاقتلاعها للغابات واستنزاف للموارد البيئية الطبيعية وعدم حرصها على حماية البيئة بسبب عدم نظافة مشروعاتها وانخفاض وعي سكانها وبالطبع دافعت الدول الفقيرة بان الدول الغنية الصناعية هي المتسبب الأكبر في تلويث البيئة لأنها تنتج المواد الكيماوية وانها هي التي أحدثت الثغرة في طبقة الأوزون ، وبالتالي يدعو للغربة حرص الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المؤتمر على حماية الغابات ومضاعفة مساعداتها للدول الفقيرة لحماية غاباتها⁽²⁾

المطلب الثاني: آثار النظام الدولي على إدارة قضايا البيئة

المشكلات المتراكمة منذ الحرب الباردة ومخلفات سباق التسلح أحدثت للبيئة أضرارا كبيرة وسببت اختلال بالتوازن البيئي، النظام الدولي الجديد هل له آثار في إدارة قضايا البيئة؟

الفرع الأول: آثار النظام الدولي على البيئة

النظام الدولي هو عبارة عن قواعد ترى الدول من مصلحتها أن تلتزم به في سلوكها الدولي، هذا يعني أن مصلحة الدولة هي التي تقرر السلوك، وبالتالي فإن الدولة القوية قادرة على أن تفرض مصلحتها على الدول الأخرى أقل قوة منها فتجعل من هذا السلوك قاعدة للآخرين، من هذا المنطلق يمكن القول أن معاهدة واستفاليا التي حصلت بعد حرب الثلاثين سنة التي اجتاحت أوروبا سنة 1648 قد وضعت النظام الدولي الأول والذي استمر حتى الحرب العالمية الأولى، وأن معاهدة واستفاليا كانت أول معاهدة عقدت في ظل مفهوم الدولة الحديث.⁽³⁾

(1) - د. صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبيئة، محاضرات أقيمت على طلبة دبلوم الدراسات العليا، القاهرة كلية الحقوق، 1984، ص 84.

(2) - بابر كونايل، "التنمية والبيئة مجلة التعمين والتنمية"، ديسمبر 1989، ص 14.

(3) - عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، مرجع سابق، ص 53.

وبعد الحرب العالمية الثانية ونتائجها المدمرة على البشرية والتي ألحقت أضراراً في البيئة، لا تزال في ذاكرة الأجيال اللاحقة وآثارها دامغة حتى الآن في هيروشيما ونيكازاكي، إزاء الأضرار البيئية التي لحقت بالأرض والبشرية، لكن الدول لم تكن تولي اهتماماً بالبيئة آنذاك كهذه السنوات الأخيرة، فالأضرار بالبشرية والأرض من جراء التطور الذي طرأ التكنولوجيا العسكرية والمدنية.

ولقد أصبح الانقسام يظهر بشكل واضح في عام 1947 تكتل شرقي حول الاتحاد السوفيتي بروابط ايدولوجية بالإضافة إلى الروابط العسكرية والاقتصادية والتكتل الغربي حول الولايات المتحدة الأمريكية بروابط اقتصادية وعسكرية ليبرالية، انقسام العالم إلى معسكرين أثر في مجرى العلاقات الدولية وتميز النظام الدولي في هذه الفترة بـ:

1 - توازن القوى ليس كما كان في بداية القرن التاسع عشر على عدة دول، أصبح التوازن بين دولتين جبارتين وكل دولة تجر إلى جانبها مجموعة من الدول.

2 - عامل الخوف من التدمير الشامل، بالأخص بعد أخذ التسليح ذروته بالتسليح النووي.

وإن سمات النظام الدولي في تلك الحقبة هو إيجاد التوازن بين المعسكرين الشرقي والغربي كل كان يسعى إلى التحالفات سواء عسكرية أو اقتصادية، أن هذا الانقسام انعكس على فاعلية الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وشل حركة السلام وفض النزاعات الدولية والإقليمية، والسباق نحو التسليح والتجارب النووية والمعامل الكيميائية ومصانع الأسلحة الثقيلة والطائرات الحربية بأنواعها، والنفائات الناتجة عنها وعن غيرها ساعدت بشكل واسع بإلحاق الضرر بالبيئة العالمية مما أوجب عقد مؤتمر ستوكهولم عام 1972

هذه السمات التي وردت كانت قاعدة النظام الدولي في تلك الفترة حتى عام 1987، بعد وصول الرئيس ميخائيل غورباتشوف إلى رئاسة الحكم انتهاء الحرب الباردة، وقد انعكس هذا الأسلوب على سلوك الدول وتأثرت بهما وحصل جدول بعض المواضيع منها:

1 - من المواضيع المهمة الجديدة التي تقدمت جدول العلاقات الدولية (أخطار البيئة)⁽¹⁾.

2 - حل النزاعات سلمياً.

3 - موضوع الايدولوجية والذي كان من أهم المواضيع سابقاً أسقط من جدول العلاقات الدولية.⁽²⁾

(1) - د. شفيق المصري، النظام العالمي الجديد، بيروت: دار العلم للملايين، 1992، ص 20.

(2) - عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، مرجع سابق، ص 56-58.

أن حادثة تشرنوبل في الاتحاد السوفيتي تشكل نموذج قويا لحاجة الدولتين الجارتين للتعاون في سبيل تقليل أخطار البيئة ، وواضح أن هذا النظام الدولي الجديد الذي قام على تعاون دولتين كبيرتين قد انهار بانهار الاتحاد السوفيتي ليحل محله نظام دولي جديد يقوم على أساس أن هناك دولة واحدة كبرى تريد أن تحافظ على مصالحها عن طريق سن قواعد سلوكية للدول تمنع بروز دولة كبرى أخرى تنافسها ، هذا الواقع الجديد قد وضع العالم بأجمعه في ناحية والولايات المتحدة الأمريكية في جهة مقابلة فيما يخص البيئة ومشاكلها باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتنازل بسهولة عن إنتاج المواد التي تحفظ لها الدور الدولة الكبرى ، ولقد بدا واضحا من قمة الأرض التي عقدت في البرازيل عام 1992 ، أن ولايات المتحدة وقفت وحدها من جهة وباقي العالم في الجهة الأخرى ، وبالرغم أن 185 دولة حضروا المؤتمر بإقناع الولايات المتحدة التوقيع على اتفاقيات أعدها المؤتمر على أساس التقيد بها يخفف من درجة لا تقاس من الأضرار البيئة فان الولايات المتحدة الأمريكية رفضت أن توقع إلا اتفاقية واحدة من الاتفاقيات علما أن الاتفاقية التي وقعها هي الأقل فعالية في وضع حد لإخطار البيئة.⁽¹⁾

ان المشاكل التي يواجهها معسكري الشمال والجنوب متعددة ولكن كل يختلف عن الآخر بفارق كبير جدا ، فالمشاكل التي تمه الدول الشمالية المتقدمة مثل : التلوث ومكافحته ستكون ثانوية بالنسبة لدول الجنوب النامية والمتخلفة مقارن بالجوع والتضخم السكاني وقلة الموارد والحاجة الى المال ومن هنا ليس المهم البحث عن من يتحمل الضرر من الدول أو من يتسبب في الواقع من الدول ، بل الأهم من ذلك هو البحث عن البدائل والتعويضات ، ويطرح السؤال : هل لدى الدول الشمالية الغنية الاستعداد في مساعدة الدول الجنوبية ماليا وتكنولوجيا لمواجهة خطر التلوث؟

وإذا سلمنا جدلا وبحثنا بموضوع المساعدات المالية والنفقات المتوجة في معالجة الأخطار التي تهدد البيئة والشعوب التي تعيش على كوكب الأرض.

1 - الولايات المتحدة الأمريكية التي تنج مصانعها أكبر نسبة من الملوثات البيئة في العالم غير مستعدة الى تخفيض صناعاتها الثقيلة حفاظا على قوتها الاقتصادية

2 - المساعدات المالية والتكنولوجية لتي تمنحها أوروبا لا تكفي لأنها منهمة في تدعيم مشروع وحدتها

3 - اليابان أكبر مستورد للأخشاب من الغابات لاستعمالها في صناعاتها وفي تشييد المنازل لتجنب خطر الزلازل، قد ينعكس سلبا على مدنها الهشة.

(1) - عامر محمود طراف، مرجع سابق، ص 59-60.

4 - أما دول الكتلة الاشتراكية فهي غارقة في الأزمات الاقتصادية والصراعات العرفية.
5 - أما كندا فإنها الدولة الوحيدة في العالم التي تساهم مساهمة فعالة في معالجة التلوث، وتواجه نفقات ضخمة في حماية مواطنيها وغاباتها من خطر الأوزون فوق أجوائها.

6 - والصين الشعبية تتحول معظم نفقاتها المالية في طريق التجارب النووية وتخزين الأسلحة الدمار الشامل وهي تشكل مصدر قلق للدول الغربية الليبرالية.⁽¹⁾

بعد زوال القطبية وهيمنة الدول الكبرى على جميع المجالات المختلفة أصبحت الدول الكبرى تفرض هيمنتها ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ومنهج حياتها على باقي الدول، ويتجلى ذلك في تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتعميق الهوة بين الدول الشمال والجنوب، واستبعاد أو تجاهل البعد الإنساني في النشاط التجاري الدولي، وهي التي يقوي دورها ويتناقص دور الأمم المتحدة.

وتتنازع الدول المصنعة القوية مثل أمريكا مع الدول الأقل قوة مثل اليابان حول واردات السيارات اليابانية، وقد تنذر بالمحددات البيئية كشرط استثنائي يحول دون استيرادها من دول أخرى وفق لتدابير الصحة.⁽²⁾

وفي بيونس إيرس جددت الولايات المتحدة الأمريكية تأكيدها على الالتزامات الخاصة بتقليل بعث الغاز ذو الاحتباس الحراري التي تعهدت بها في كيوتو لا يمكن الأخذ بها إلا إذا توافرت في الأطراف الموقعة شرطان أساسيان:

- 1- إشراك الدول السائرة في طريق النمو في المفاوضات حول التقليل من الانبعاثات الغازية.
- 2- التعجيل بإنشاء سوق لإعطاء حق انتشار هذه الغازات.⁽³⁾

هذه البيانات الواقعية والموضوعية تدلنا على مدى ضخامة مشكلات البيئة وهامشية المعالجة في النظام الدولي الثاني الجديد من جهة، والقضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية من جهة ثانية، بل تبدو الآمال ضعيفة

(1) - عامر محمود طراف، مرجع سابق، ص 87-89.

(2) - د. علاء الحديدي، (قمة الأرض والعلاقة بين الشمال والجنوب)، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، 1992، ص 89.

(3) - أ. صباح العشوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، مرجع سابق، ص 106.

في معالجة الأخطار التي تهدد البيئة في العالم بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدول الكبرى والصغرى والمنظمات الدولية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية

لم تفلح الجهود الدولية النامية ومنها الدول الجزرية وتضمنين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية وأهدافا محددة لتخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري، ومن ثم جاءت هذه الاتفاقية خالية أي جداول زمنية للتطبيق العملي، ولخلوها من الالتزامات المحددة سلفا، ومن ثم كانت الاتفاقية أقرب إلى المبادئ منها التعاقد على إنجاز مجهودات محددة للحد من المخاطر المتوقعة في هذا الصدد.

فمن بين عشر فقرات ترضها المادة الرابعة من الاتفاقية فيما يخص الالتزامات بدأت سبع فقرات منها بأفعال المضارع، (يولي، يراعي، يتوقف، تلتزم) في حين بدأت ثلاث فقرات منها فقط تقوم، مما يوحي بالترام أو اضطراب سكريتاريا الاتفاقية للالتجاء إلى المصطلحات المرنة التي لا تولد التزامات معينة.⁽²⁾

ويلاحظ الباحث من مراجعة مواد الاتفاقية، خصت المادة الرابعة ذات التضارب وعدم الإلتقان في المصالح بين الدول المتقدمة المصنعة، والدول النامية والفقيرة وخاصة منها الدول الجزرية المهتدة بالاختفاء، والدول منخفضة السواحل المهتدة بالغرق ومناطق منزوعة الغابات المعرضة للتدهور والكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر والتي تعتمد في اقتصادها على الوقود الاحفوري والمنتجات كثيفة الطاقة المرتبطة به.⁽³⁾

ويحتوي بروتوكول كيوتو على صيغة تنفيذية لمجموعة من الالتزامات القانونية المحددة التي تقع على عاتق الدول الصناعية لتحديد نسبة الانبعاثات الحرارية بنسبة 5 بالمائة على الأقل خلال الفترة ما بين 2008-2012 كما سبق ذكره وبهذا يعتبر خطوة جوهرية على طريق تضافر وتعاون الدول لتجنب مخاطر التغير المناخي غير أن تحفظات الولايات المتحدة الأمريكية، دفع الاتحاد الأوروبي إلى رفض أية التزامات قانونية إلا بعد موافقة الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ التزاماتها التي تساوي بين الدول النامية والغنية المصنعة في الانبعاث الحراري وبالتالي مسؤوليتها المتساوية إزاء مشاكل البيئة.⁽⁴⁾

(1) - عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، مرجع سابق، ص 89.

(2) - د. إيربيل بياجيوتي، وسائل الضبط ودور الأطراف الفاعلة، حالة المناخ، مترجم عن الفرنسية، منظمة اليونيسكو، بطاقة رقم 5، 1998، ص 1 - 6.

(3) - نيرمين السعداني، "بروتوكول كيوتو وأزمة تغير المناخ"، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، 2001، ص 205.

(4) - د. أحمد دسوقي محمد إسماعيل، "نمط الإدارة الدولية لقضايا البيئة وقضية تغير المناخ"، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، 2001، ص 191-195.

وهذا إصرار معظم الدول على مواقفها التي تضمن لها التقليل من التزاماتها، وحرص العديد من الدول على تحقيق أكبر منافع ممكنة لصالح دعم اقتصادها وتحقيق فوائد اقتصادية دون أية أعباء والنظر إلى مصالح الدول الأخرى

إن الإدارة الدولية لقضايا البيئة، ما تزال متسمة بعدم الشفافية والوضوح بسبب التعنت وعدم الاستعداد للتنازل عن بعض المكاسب الضيقة لصالح البشرية جمعاء، وهذا تجد الجمعية العامة نفسها أمام حائط مانع لتنفيذ برامجها ومقترحاتها وتفعيل الاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الحقل.⁽¹⁾ ومن هنا فإن اقتراحات عملية ربما تخرج الوضع من المأزق الذي هو عليه:

- 1 - تحويل برنامج الأمم المتحدة إلى هيئة مستقلة لها اختصاصاتها ومواردها مثلها على ذلك اليونسكو والفاو.
 - 2 - تحويل المرفق العالي للبيئة من آلية مؤقتة إلى آلية دائمة ومن مرفق يهتم بتمويل قضايا بيئية بعينها إلى مرفق يمول القضايا بصفة عامة وفق أجندة أوليات الاهتمام العالمي وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة
 - 3 - تدقيق وشمولية عمليات الرصد العالمي للنظم الإيكولوجية المختلفة للبيئة
 - 4 - التعاون الإقليمي لتفعيل الإدارة الدولية لشؤون البيئة وتوقيع اتفاقيات إقليمية على غرار الاتفاق الأوروبي لإيسو لتقييم الأثر البيئي.
 - 5 - إن العولمة ستؤثر على دور الدولة وفعاليتها، رغم ذلك عليها داخل نطاقها الإقليمي ركيزة لتعاون دولي أشمل وأعمق في مجال البيئة.⁽²⁾
- خاتمة :**

ان الاهتمام الدولي بمشاكل البيئية ظهر بظهور التكنولوجيا الحديثة في المجتمع الدولي والتطور الهائل في مجال الصناعات الذرية والنووية وغيرها من الصناعات الثقيلة والبتروولية هذا لتطور المطرد في الصناعة بصفة عامة عند الدول المصنعة يقابله عدم الاهتمام بالعوامل البيئية التي تحافظ على التوازن البيئي من طرف الدول الفقيرة والاستهلاك المتزايد للطاقة التقليدية وعدم المحافظة على العوامل الأساسية البيئية نتج عنه تزايد كبير في التلوث البيئي في الدول المصنعة وتزايد النفايات الخطرة يقابله تدهور الخطاء البيئي في الدول الفقيرة .

⁽¹⁾ - Kiss (Alexandre), Droit internationale de l'environnement, ed, Pendons, Paris, 1989, p 68.

⁽²⁾ - أ. صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، مرجع سابق، ص 110.

ومن هذا كله ترك المجتمع الدولي يعمل جاهدا للحفاظ على البيئة وحمايتها من التدهور للحفاظ على الانسان وعلى سلامة البشرية لان التلوث أصبح الهاجس الذي يقلق الدول بصفة عامة والإنسانية لانتشار آثاره في جميع الانحاء وظهور أمراض يصعب علاجها.

إلا ان هذا الاهتمام يختلف باختلاف النظام الدولي المهيمن والأنظمة الاقتصادية السائدة في الدول فالتغير الذي طرأ في المجتمع الدولي نتيجة لسقوط النظام الاشتراكي وظهر في الوجود نظام الأحادي الذي تترجمه الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، فان البيئية أصبحت عبارة عن جزء من النظام الاقتصادي السائد نظر للهيمنة الاقتصادية لهذه الدول وسيطرتها لجميع الاليات التنموية ، الى جانب ذلك فان الاتفاقيات الدولية التي تم اعدادها لفائدة حماية البيئة في اطار المؤتمرات الدولية عند هذه الدول لا تعبر عن شيء لها لان تتعارض مع مصالحها خاصة المصالح الكبرى لهذه الدول والمصالح الشركات الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات .

ان فكرة المصلحة التي تهتم على العلاقات الدولية ونظرة الضيقة لهذه الدول للمواضيع التي تهتم الإنسانية فإنها تختلف من دولة الى أخرى حسب القوة الاقتصادية التي تحتلها هذه الدول، ولقد تم تصنيف المجتمع الدولي الى مجموعات حسب النظرة الاقتصادية وهذا ما جاء في بعض الاتفاقيات الدولية منها الاتفاقية الدولية لتغير المناخ، فان الالتزامات الدولية للمجموعة الدولة صنف الى مجموعة الدول المصنعة ولقد حددت لها مجموعة من الالتزامات تتمثل في تقديم بعض المساعدات الدولية للدول الفقيرة، وبعض الالتزامات الخاصة بالدول السائرة في النمو، وبعض الالتزامات الخاصة بالدول الفقيرة وتتمثل في تقديم المساعدات المالية الخاصة بالبرامج التنموية للمحافظة على البيئة وحمايتها.

ان الهيمنة الاقتصادية للدول الكبرى أدى الى ضعف الاليات التي وضعت من الأمم المتحدة المجتمع الدولي لحماية البيئة وذلك للسيطرة الدول العظمى على الاقتصاد الدولي ونظرة المختلفة لهذه الدول للمواضيع الإنسانية واختلاف فكرة ومفهوم المصلحة من دولة الى أخرى، ومنه التساؤل المطروح متى تتوحد النظرة الدولية لمفهوم المصلحة في المواضيع التي تهتم الإنسانية جمعاء؟

المراجع:

- عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة الأولى
- احمد راشدي، علم البيئة، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981
- صباح العشراوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010
- نجم الدين عبد الله حمودي، البيئة والعلاقات الدولية، أبوظبي، 2002
- صلاح الدين عامر، القانون الدولي للبيئة، محاضرات أقيمت على طلبة دبلوم الدراسات العليا، القاهرة كلية الحقوق، 1984
- بابر كونايل، " التنمية والبيئة مجلة التموين والتنمية " ، ديسمبر 1989 ،
- شفيق المصري، النظام العالمي الجديد، بيروت: دار العلم للملايين، 1992
- علاء الحديدي، (قمة الأرض والعلاقة بين الشمال والجنوب)، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، 1992
- إيزيل بياجوتي، وسائل الضبط ودور الأطراف الفاعلة، حالة المناخ، مترجم عن الفرنسية، منظمة اليونيسكو، بطاقة رقم 5، 1998
- نيرمين السعداني، "بروتوكول كيوتو وأزمة تغيير المناخ «، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، 2001
- أحمد دسوقي محمد إسماعيل، "نظ الإدارة الدولية لقضايا البيئة وقضية تغيير المناخ«، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، 2001
- Kiss (Alexandre) ,Droit internationale de l'environnement ,ed ,Pendons,Paris,1989